الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢
المعقودة يوم الجمعة
٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس: السيد تيرلينك (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

انتخاب نائبي الرئيس والمقرر

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى:

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/49/SR.2
6 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

انتخاب نائبين للرئيس

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن مجموعة دول آسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اقترحتا انتخاب كل من السيد محمود باريماني (جمهورية إيران الإسلامية) والسيدة مارتا بينيا (المكسيك) لمنصبي نائبي الرئيس. ونظرا لما لاحظه من عدم وجود مرشحين آخرين، اقترح على اللجنة الامتناع عن التصويت باقتراع سري.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - السيد محمود باريماني (جمهورية إيران الإسلامية) والسيدة مارتا بينيا (المكسيك) انتخبا نائبين للرئيس بالتزكية.

انتخاب المقرر

٤ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن مجموعة دول افريقيا اقترحت انتخاب السيد العربي جاكتا (الجزائر) لمنصب مقرر اللجنة. ونظرا لما لاحظه من عدم وجود مرشحين آخرين، اقترح على اللجنة الامتناع عن التصويت باقتراع سري.

٥ - وقد تقرر ذلك.

٦ - انتخب السيد العربي جاكتا (الجزائر) مقررا بالتزكية.

البند ١٧ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى:

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/49/101/Add.1)

٧ - الرئيس: وجه نظر اللجنة إلى مذكرة (A/49/101/Add.1) أبلغ الأمين العام بها الجمعية العامة استقالة السيد تدانوري إينوماتا (اليابان) من عضويته في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد رشحت حكومة اليابان السيد يوجي كومامارو لملء هذا الشاغر حتى انتهاء فترة عضوية السيد إينوماتا أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٨ - الرئيس: اقترح أن توصي اللجنة بانتخاب السيد يوجي كومامارو بالتزكية لملء المقعد الشاغر من تاريخ موافقة الجمعية العامة على هذا التعيين ولغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - الرئيس : ذكر أن مكتب الجمعية العامة قد وافق على توصيات الأمين العام بشأن تنظيم دورة الجمعية العامة العادية التاسعة والأربعين ودورات الجمعية العامة المقبلة (A/BUR/49/1، الفرعان الثاني والثالث) وأشار بوجه خاص إلى الأهمية البالغة للتوصية المتعلقة بالتقيد بالمواعيد والتوصية التي تدعو الدول الأعضاء إلى اجتناب، قدر الإمكان، تقديم مقترحات تطلب فيها إلى الأمين العام وضع تقارير جديدة. حيث أن عدد التقارير التي قد يطلب تقديمها يؤثر مباشرة على إمكانية توفيرها في الوقت المناسب، هو أمر لا بد منه بالنسبة للسير السليم للمناقشات.

تنظيم الأعمال (A/C.5/49/L.1)
برنامج عمل اللجنة (A/C.5/49/L.1)

١١ - الرئيس: أشار إلى الجدول الزمني المؤقت لأعمال اللجنة الذي قدمته الأمانة العامة، وقال إن هذا الجدول قد وضع في الحسبان بوجه خاص الحالة التي وصل إليها إعداد الوثائق - وهي الحالة التي أوردت فيها مذكرة من الأمانة العامة (A/C.5/49/L.1) مدى تقدم هذا الإعداد. وذكر الرئيس أن ترشيد أعمال اللجنة لا يبدو أن له تأثيرا على كمية العمل المسندة إليها. وأعرب عن أمله أن تعكف اللجنة على مسألة الجلسات المعقودة بين كانون الثاني/يناير و آب/أغسطس من أجل تيسير مهمة الوفود والأمانة العامة في مجال التخطيط.

١٢ - واستعرض الرئيس التواريخ المرتقبة لمناقشة مختلف بنود جدول الأعمال. ووجه بصدد البند ١٠٨ (تخطيط البرامج) انتباه أعضاء اللجنة إلى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ولفت بشأنها أيضا نظر مكتب الجمعية العامة، محاولا دعوة رؤساء اللجان الرئيسية إلى القيام بما يضمن تنظيم أعمال اللجان بطريقة تتيح المجال للنظر في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل قبل أن تكون اللجنة الخامسة قد نظرت في البند الوارد ضمن اختصاصاتها.

١٣ - واقترح الرئيس على اللجنة اعتماد برنامج العمل المؤقت المعروض أمامها.

١٤ - وقد تقرر ذلك

١٥ - السيد بوان (فرنسا): أبدى موافقته على جميع التدابير التي أعلنها الرئيس واقترح علاوة على ذلك أن تتفق اللجنة الخامسة على تحديد وقت الكلمات. وهذا هو ما يقوم به كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إذ يحددان كلمات الخطباء بثماني دقائق. وقال إنه يود من ناحية أخرى أن تطلعه الأمانة العامة على التكلفة التقديرية لكل ساعة من زمن الاجتماعات لكل صفحة من الوثائق كما طلبت منه ذلك في قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٨.

(السيد بوان، فرنسا)

١٦ - وتساءل ممثل فرنسا من ناحية أخرى، كيف سيتسنى لأعضاء اللجنة الخامسة بدء استعراض خطة المؤتمرات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لما يقترحه برنامج العمل المؤقت، إذا لم تكن متاحة لهم إحدى الوثائق الهامة في هذا الشأن - الدراسة الشاملة للاحتياجات اللازمة لتوفير خدمات مؤتمرات وافية - قبل منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. واقترح السيد بوان ختاما لكلمته، تقديم النظر في البند ١٣٢ من جدول الأعمال (الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم) بأسبوع أو أسبوعين، وذلك لأن التقرير A/48/945 (تخطيط وميزنة وإدارة عمليات حفظ السلم بصورة فعالة) قد صدر فعلا منذ فترة من الزمن.

١٧ - الرئيس: قال من الممكن توقع النظر في مسألة مدة الكلمات في جلسة مقبلة وإنه سيضع هذا الاهتمام في اعتباره.

١٨ - السيد شوينكام (الكاميرون): يأمل أن تنظر اللجنة الخامسة في برنامج عملها المؤقت في جلستها المقبلة لتمكين الوفود، وهي قليلة العدد، من استشارة حكوماتها بشأن البنود التي يتعين النظر فيها على سبيل الأولوية.

١٩ - السيد شارب (استراليا): قال إن الصعوبات التي واجهتها اللجنة الخامسة أثناء الدورة الثامنة والأربعين يعود جزء كبير منها إلى تأخر صدور الوثائق ولا سيما تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأضاف معربا عن أمله أن تكون اللجنة الخامسة تلقت برنامج عملها المؤقت فقط صباح اليوم نفسه لانعقاد جلستها الثانية لن يؤثر بشدة على بقية الأعمال.

٢٠ - وأضاف السيد شارب قائلا إنه يرغب في أن يطلع المراقب المالي أعضاء اللجنة الخامسة، واللجنة الاستشارية، والأمانة العامة، منذ بداية الدورة، على برنامج العمل المتصل بالنظر في تمويل عمليات حفظ السلم، بغية التمكن من دراسة واعتماد الميزانيات المتعلقة بمختلف العمليات مقدما بفترة طويلة. وأضاف أنه يرى من المفيد تقديم موعد النظر في البند ١٣٢ بأسبوع أو أسبوعين بحيث يكون الاستعراض المسبق لهذا البند عاملا ميسرا لاعتماد قرارات تتناول مختلف عمليات حفظ السلم.

٢١ - السيدة ستودارد (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تأمل ألا يمنع اعتماد برنامج العمل المؤقت الدول الأعضاء من إثارة قضايا ترد ضمن اختصاص اللجنة الخامسة ولكنها غير مدرجة في البرنامج.

٢٢ - الرئيس: قال إن الرغبة التي أبدتها السيدة ستودارد مطابقة تماما للممارسة المتبعة.

٢٣ - السيدة رودريغيز (كوبا): قالت إنها تأمل أن ترسل مذكرة إلى رؤساء اللجان الرئيسية تدعوهم إلى بيان موقف أعضاء لجانهم المعنية من المسائل ذات الصلة بالبند ١٠٥ من جدول الأعمال (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة) وخاصة من التقرير المتعلق بإعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/49/336).

٢٤ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): قال ردا على ممثلي فرنسا واستراليا إن استعراض خطة المؤتمرات، الذي يتوقع أن يبدأ في منتصف تشرين الأول/اكتوبر لن ينتهي في تقديرها إلا في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر، وعلى أساس ذلك فإن اللجنة الخامسة سيكون لديها متسع من الوقت للنظر في الدراسة الشاملة للاحتياجات اللازمة لتوفير خدمات مؤتمرات وافية. وبالنسبة لاستعراض الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، قال إنه لا يمكن تقديم الموعد بأسبوع أو أسبوعين لأن اللجنة الاستشارية، بناء على كثرة أعباء عملها، لا تستطيع تقديم تقريرها عن هذه المسألة قبل نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأضاف بشان طلب ممثل الكاميرون، أنه لا يرى جدوى من إرجاء اعتماد برنامج عمل إلى تاريخ لاحق ولا سيما أنه برنامج مؤقت ويمكن أن تتناوله تعديلات كثيرة.

٢٥ - الرئيس: أبدى موافقته على الملاحظة الأخيرة.

٢٦ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال، ردا على تساؤل ممثل استراليا، إن الأمانة العامة في سبيلها إلى وضع جدول يبين مدة الولاية بالنسبة لكل عملية، والفترة التي تغطيها الميزانية المطابقة، والجدول الزمني للمقررات التي ستتخذها الجمعية العامة بشأنها. ويتعين كذلك تجنب التصويت على ترخيص الانفاق بعد أن تكون قد حلت بداية السنة المالية ذات الصلة.

٢٧ - السيد شارب (استراليا): أعرب عن ارتياحه لإجابة المراقب المالي. بيد أنه تساءل، بالنسبة لاستعراض البند ١٣٢، عما إذا كان من الممكن على الرغم من كل شيء أن يطلب إلى رئيس اللجنة الاستشارية تقديم موعد نظر اللجنة في البند ١٣٢ نظرا لأهمية هذا البند ولفائدته بالنسبة لتمويل كل عملية من عمليات حفظ السلم.

٢٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة لم تفرغ حتى الآن من استعراض المسائل المعروضة أمامها حاليا وعليها علاوة على ذلك أن تنظر في البند ١٠٤ - التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات - قبل الانتقال إلى البند ١٣٢. وأضاف أنها ستحرص مع ذلك على التعجيل بأعمالها بقصد النظر في أقرب وقت ممكن في التقرير A/48/945 وإحاطة اللجنة الخامسة علما بحالة تقدم الأعمال.

٢٩ - السيد شابالا (زامبيا): قال إنه يدرك أن اللجنة الخامسة ستقدم موعد استعراض بعض البنود في حالة توفر الوثائق المتعلقة بها قبل التاريخ المقرر. وذكر في هذا الصدد أنه طبقا لإحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨، ينبغي توفير التقارير المطلوبة من الأمين العام في الوقت المناسب بغية تمكين الوفود من النظر في فحوى تلك التقارير على نحو أدق قبل انعقاد الجلسات. ولكن اللجنة الخامسة لن تتاح لها مقدما جميع الوثائق الأساسية التي تحتاج إليها للنظر، على سبيل المثال، في البند المتعلق بتحسين الحالة المالية للمنظمة.

٣٠ - السيدة أيمرسون (البرتغال): اقترحت أن تنظر اللجنة الخامسة في البند ١٠٥ (استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة) قبل النظر في البند ١٠٤، حيث لم يصدر حتى الآن أي تقرير من تقارير مجلس مراجعي الحسابات خلافا للعادة. ولا شك في أنه ينبغي للجنة الاستشارية أن تعكس هي أيضا ترتيب النظر في هاتين المسألتين.

٣١ - السيدة بينيا (المكسيك): ذكرت أنها ترى هي أيضا أنه من المفيد جدا معرفة رأي اللجان الرئيسية الأخرى بشأن مسألة إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة أن ترسل، لهذا الغرض مذكرة إلى كل رئيس من رؤساء هذه اللجان. ويبدو لها أنه من الصواب، فضلا عن ذلك، تقديم النظر في البند ١٣٢ بأسبوعين. بيد أنه، كما طلب إلى اللجنة الاستشارية أن تقدم في أسرع وقت ممكن تقاريرها عن الوثائق التي صدرت بالفعل، ينبغي أن يطلب إلى الأمانة العامة بأن تبذل نفس القدر من الجهد فيما يتعلق بالتقارير التي لم تصدرها حتى الآن عن هذه المسألة.

٣٢ - السيد كيلي (ايرلندا): تساءل عما إذا كان من الأصوب، نظرا لبرنامج عمل اللجنة الخامسة الحافل بصورة خاصة، أن يتم مرة واحدة استعراض مسألة تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بدلا من العودة إليها في بداية كانون الأول/ديسمبر وفقا لما هو منصوص عليه في برنامج العمل المؤقت.

٣٣ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): قال في معرض إشارته لمقترح الوفد الكوبي المتعلق بالتقرير الذي يبحث في جميع جوانب إعادة تشكيل الأمانة العامة وعن آثارها في البرامج بوجه خاص (A/49/336)، إن لجنة البرنامج والتنسيق قد استعرضت هذه الوثيقة ولم تطلب عرضها على اللجان الرئيسية الأخرى. ويمكن لرئيس اللجنة الخامسة إذا اقتضى الأمر توجيه رسالة إلى رؤساء اللجان الأخرى ولكن فقط عن طريق مكتب الجمعية العامة. واستطرد قائلا إن استعراض التقرير قد عهد به إلى اللجنة الخامسة. فإذا لم تتوصل اللجنة إلى استنتاجات مرضية، فمن الممكن عرض الموضوع على الجمعية العامة التي ستطرحه آنذاك على اللجان الأخرى.

٣٤ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال موجها كلمته إلى ممثل إيرلندا موضحا الأسباب التي وجدت فيها الأمانة العامة إنه من الملائم تقسيم المناقشات إلى جزئين بشأن البند ١٢٠ من جدول الأعمال. فالولاية الحالية لمجلس الأمن الخاصة بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تنقضي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وكان أصلا متوقعا انتهاء العملية في ذلك التاريخ. بيد أن البلد المعني قد طلب، في أعقاب ما طرأ أخيرا من أحداث سياسية معينة، تمديد ولاية العملية. ويجري التفكير حاليا بوضع توصيات ستقدم إلى مجلس الأمن بصدد هذه المسألة. ومن ناحية أخرى، لم تأذن الجمعية العامة بأية نفقات عدا الفترة الممتدة إلى نهاية ايلول/سبتمبر. أي أنه توجد الآن مسألتان ينبغي النظر فيهما بموجب البند ١٢٠: تمويل الولاية الحالية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وتمويل المرحلة اللاحقة التي ستكون محل مقترحات ميزانية جديدة حسب القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن.

٣٥ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إن لجنة البرنامج والتنسيق لم تضع في الواقع أية توصيات بشأن التقرير عن إعادة تشكيل الأمانة العامة. ولكن المكسيك التي اشتركت في المناقشات بصفة مراقب داخل هذه الهيئة،

قد وجدت اهتماما خاصا بالنسبة لهذه المسألة بسبب ما يقترحه التقرير من ولايات محددة لتحقيق التغييرات في هيكل الأمانة العامة. ونظرا للطريقة التي عرضها أمين اللجنة، فإنها تتساءل عما إذا كان أعضاء اللجنة يعارضون دعوة الرئيس لطرح هذه المسألة على مكتب الجمعية العامة بغية التشاور مع اللجان الأخرى.

٣٦ - السيدة رودريغيز (كوبا): أعربت عن تأييدها لكلمة ممثلة المكسيك.

٣٧ - السيد بوان (فرنسا): قال إنه لا يوافق على الإجراء الذي اقترحه وفدا كوبا والمكسيك. فالتقرير المتعلق بآثار إعادة التشكيل على البرامج كانت قد طلبته اللجنة الخامسة. وعلى هذا فإنه من البديهي أن تكون اللجنة هي التي تتلقى التقرير عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق. وأضاف أن الإجراء الأخف يتمثل في إقامة على صعيد كل وفد مشاورات مع ممثلين مختلفين في لجان أخرى. فمن شأن المناقشات التي تجري في اللجنة الخامسة أن تزداد وضوحا عبر تنسيق سليم.

٣٨ - الرئيس: قال إن الإجراء المقترح من وفدي كوبا والمكسيك يستلزم حصول موافقة جميع أعضاء اللجنة. وربما يكون من الأفضل التشاور مع اللجان على صعيد البعثات على نحو ما اقترحه ممثل فرنسا.

٣٩ - السيد داميكو (البرازيل): طلب في معرض إشارته إلى العناصر العديدة الواردة في البند ١١٢ من جدول الأعمال (جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة) توضيحات عن برنامج العمل المقترح لأغراض النظر في هذا البند.

٤٠ - السيد أكاكبو - ساتشيفي (أمين اللجنة): أشار إلى البيانات التي عرضها الرئيس فيما يتعلق ببرنامج العمل المؤقت، وقال إن تقرير لجنة الاشتراكات سيقدم في ٦ تشرين الأول/اكتوبر. وإذا لم يكن هناك متحدث قد أدرج في قائمة المتحدثين في المناقشة العامة، فإن المداولات بشأن البند ١١٢ من الممكن أن تبدأ في موعد متأخر قليلا بحيث لا يحدث تبذير في خدمات المؤتمر. واستطرد قائلا إنه لا ينبغي أن تتجاوز مدة المناقشة العامة فترة أسبوعين لأن الجانب الأساسي من العمل سينجز من خلال مشاورات غير رسمية.

٤١ - السيد فونتيني أورتز (كوبا): قال إن وفده قدم اقتراحا رسميا ينبغي للجنة أن تتخذ قرارا بشأنه. وأضاف أن هناك عدة طرق ممكنة: إذ بالإمكان اللجوء إلى التصويت طبقا للإجراءات التي تنظم أعمال اللجنة، أو بإحالة المسألة إلى مكتب الجمعية العامة للتشاور مع الوفود المعنية واقتراح حل إذا اقتضى الأمر. وفي هذه المرحلة، ربما تكون الطريقة الأخيرة هي الأفضل. ولكن الوفد الكوبي لا يوافق، على كل حال، أن يكون لأحد الوفود حق النقض (الفيتو) في لجنة رئيسية من لجان الجمعية العامة.

٤٢ - الرئيس: قال إنه تلبية للطلب الذي تقدمت به كوبا، فإن المكتب سيجتمع للنظر في المسألة وستعود اللجنة إلى هذا الموضوع في الجلسة المقبلة.

٤٣ - السيد بلوكيز (ليتوانيا): أشار إلى البند ١١٢ من جدول الأعمال (جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة) وذكر بأن الجمعية العامة كانت قد قررت النظر، في بداية الدورة التاسعة والأربعين، في موضوع إنشاء هيئة مخصصة تناط بها دراسة تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع. وأعرب عن أمله أن تقدم الأمانة العامة بيانات عن سير الأعمال بهذا الصدد.

٤٤ - السيد ستوكل (المانيا): قال موجها كلامه إلى ممثل كوبا إن الموضوع لا يعني بالنسبة لأحد الوفود استخدام حق النقض فيما يتعلق بإجراء اقترح للجنة الخامسة، ولا بالنسبة لوفدين آخرين فرض قرار معين. فقد قدم اقتراح باتخاذ إجراء وهذا يستلزم تبادل آراء. واستطرد ممثل المانيا مفيدا أنه يؤيد اقتراح التسوية الذي ذكره وفد كوبا.

٤٥ - السيد شابالا (زامبيا): قال إنه يؤيد هذا الشعور ويقترح أيضا أنه لدى قيام الرئيس بعقد مشاوراته مع المكتب، يمكنه إثارة مسألة قيام اللجان الرئيسية الأخرى بوضع تاريخ محدد لتقديم مقترحات يمكن أن تترتب عليها آثار مالية.

٤٦ - الرئيس: أعلن أنه أحاط علما بهذا المقترح.

٤٧ - السيد فونتيني أورتز (كوبا): قال إنه حين تحدث عن حق النقض كان يحرص فقط على التذكير بمبدأ. وإن النظام الداخلي هو الذي يحكم أعمال اللجنة، وبموجب هذا النظام فإن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين والمصوتين فيما عدا الحالات التي تتناول مسألة هامة.

٤٨ - السيد بوان (فرنسا): استرعى انتباه ممثل كوبا إلى أن القاعدة السارية في اللجنة الخامسة هي قاعدة توافق الآراء وليس التصويت بالأغلبية.

٤٩ - السيد فونتيني أورتز (كوبا): اعترض قائلا إن توافق الآراء هو مبدأ وليس قاعدة صادرة عن الجمعية العامة.

٥٠ - الرئيس: أعلن غلق المناقشة. وذكر أن برنامج العمل المعروض على اللجنة ليس سوى مجرد مشروع من الممكن تعديله فيما لو أتيحت الوثائق في وقت مبكر. وعلى ذلك، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة تود التقيد ببرنامج العمل هذا مع وضع الآراء التي أبديت في الحسبان ورهنا بأي تعديل قد يلزم إدخاله خلال الدورة.

٥١ - وقد تقرر ذلك.

٥٢ - الرئيس: وجه نظر اللجنة بعد ذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ جيم الذي وافقت فيه مبدئيا على إنشاء هيئة مخصصة لدراسة تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة والنظر في مرحلة لاحقة من الدورة الثامنة والأربعين في ولاية تلك الهيئة وأساليب عملها. ونظرا لعدم تحقق ذلك، فقد وافقت الجمعية العامة على توصية اللجنة بإحالة المسألة إلى الدورة التاسعة والأربعين. واقترح الرئيس أن يبادر الفريق العامل إلى استئناف أعماله في بداية الأسبوع من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/اكتوبر برئاسة السفير مايكوك من بربادوس.

٥٣ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠